قطر في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية

(١٩٧١ – ١٩٩٥)

أ. م. د. محمد هاشم خويطر
الجامعة المستنصرية – كلية التربية

ملخص البحث:
تعد قطر أنموذجاً لدولة صغيرة الحجم والمساحة والسكان لكنها دولة تتمتع بامكانات اقتصادية وموقع جيواستراتيجي مهم ، فحاولت ايجاد موقع لها في النظام السياسي الخليجي والاقليمي والدولي ، والخروج من بوتقه الهيمنة السعودية عليها ، وانتهاج "سياسة خارجية" خاصة بها تقوم وفق اساس حسم صراعاتها مع الدول الخليجية المجاورة لها ، فضلاً عن عدم اثارة النظام السياسي في "الجمهورية الاسلامية الايرانية" أو الدخول معها في صراع ايديولوجي انسجاماً مع توجهات المملكة "العربية السعودية" أو متبغيات "مجلس التعاون الخليجي" . لم يكن بأمكان "الولايات المتحدة الامريكية" تجاوز دور قطر والبقاء على علاقاتها مع "المملكة العربية السعودية" وعد الاخيرة المسؤولة عن الدول الخليجية "الصغيرة" ، وجعل الدولة "المتحكمة" بالسياسات الخارجية الدول ، ومنها قطر.

Abstract
Qater is a model for a small country in size ,area ,and population , but it is the country that has economic potential and an important geostrategic location ,so it has tried to find a place for it in the Gulf , regional and international political system and to get out of the pot of Saudi domination over it, and to pursue its own foreign policy based on resolving its conflicts with its neighboring Gulf states in addition , the political system in the Islamic Republic of Iran is not stirred up , or engaging with it in an ideological struggle in line with the trends of the kingdom of Saudi Arabia or the requirement of the Gulf Cooperation Council

small Gulf States, and to make this country in control of the foreign policies of these countries ,including Qatar.

The United state of America could not bypass the role of this country and maintain its relations with Saudi Arabia , the latter's promise is responsible for the

المقدمة

تعد قطر نموذجاً لدولة صغيرة الحجم والمساحة والسكان لكنها دولة تتمتع بإمكانات اقتصادية و"موقع جيواستراتيجي" هام ، فحاولت ايجاد موقع لها في الاطار السياسة الخليجية الاقليمية والدولية ، والخروج من بوتقه الهيمنة السعودية عليها ، وانتهاج "سياسة خارجية" خاصة بها تقوم وفق اساس حسم صراعاتها مع الدول الاقليمية المجاورة لها ، فضلاً عن عدم اثارة "النظام السياسي في إيران" أو الدخول معها في صراع ايديولوجي انسجاماً مع توجهات " العربية السعودية" أو مبتغيات "مجلس التعاون الخليجي" .

لم يكن بإمكان "الولايات المتحدة الامريكية" تجاوز دور قطر والبقاء على علاقاتها مع الدول الخليجية الاخرى وعد الاخيرة المسؤولة عن الدول الخليجية الصغيرة ، وجعل تلك الدولة الدولة المتحكمة بالسياسات الخارجية لتلك الدول ، ومنها قطر.

اكتسبت العلاقات الامريكية القطرية اهميتها وخصوصيتها خلال ‘دارة الرئيس جيرالدفورد ، واخذت تلك العلاقات ابعادها في منتصف سبعينيات القرن الماضي عندما ادرك الامريكيون ان السياسة الامريكية يجب ان لا تقتصر على "العربية السعودية" و"ايران الشاه" ، بل يجب ان تمتد الى بقية الدول الخليجية الاخرى ، لان مرحلة العمودين المتساندين التي طبعت مرحلة الستينيات من القرن نفسه، انتهت ويجب انتهاج سياسة خارجية جديدة تتناسب مع التحولات السياسية المؤثرة على المنطقة ومن بينها بروز قوى جديدة بالإمكان الاعتماد عليها والاستفادة منها كقطر التي وجدت لها مكانة مهمة في خارطة "المنطقة" ، وبإمكانها أن تكون أحدى الدول والقوى الجديدة الساعية لتحقيق نظام اقليمي جديد قادر على التفاعل والتجاوب مع المصالح الامريكية وتوجهات الهيمنة على المنطقة، وتحويلة الى بحيرة امريكية ، وبالذات بعد قيام نظام جديد بإيران على اعقاب انهيار النظام الشاهي الذي كان موالياً للغرب عموماً و"الولايات المتحدة الامريكية" بصورة خاصة طوال النصف الثاني من القرن العشرين .

يهدف البحث الى تتبع مكانة دولة قطر السياسي في "الاستراتيجية الامريكية" في

اعقاب اعلان استقلال هذه الدولة الفتية عام ١٩٧١ حتى مجيء حكم جديد لقطر هو الشيخ "حمد بن خليفة" عام ١٩٩٥ الذي حكم قطر ازاح والده عن السلطة بعد أن وقفت "الولايات المتحدة الامريكية" الى جانبه ودعمت التغير السلمي الذي حدث في الدوحة لصالح الاستراتيجية الامريكية الجديدة في عبر شخصيات موالية لها وقادرة على تنفيذ اجندتها في المنطقة الخليجية.

شكل الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عائق معقد للتقدم السياسي بتلك المنطقة التي بدأت جغرافيتها السياسية تعيش مخاض تحولات ملموسة، وبدت الحاجة واضحة لدى تلك الدول وزعمائها إلى ابتداع نظام دفاعي وعسكري فعال وقوي قادر على مواجهة التطورات الدولية الكبرى وقادر على حماية تلك الدول وثرواتها وسلامة أراضيها خلال "الحرب الباردة" التي كانت تبعاتها تلقي بظلالها على العالم آنذاك، وشاطرها هواجس قلق الفراغ "الأمني والسياسي والاقتصادي"، حيث عكفت المؤسسات صانعة القرار فيها على اتباع أكثر السبل والصور جدية للدفاع عن المصالح الحيوية لها في تلك المنطقة.

اصدر حاكمي أبو ظبي ودبي في ١٨ شباط ١٩٦٨ بياناً أعلنا فيه عن قيام اتحاد فدرالي بين إمارتيهما ودعا البيان – كذلك – الإمارات الخمس في ساحل عمان للانضمام إلى ذلك الاتحاد الناشئ ، ولم يقف البيان عند تخوم الدعوة إلى الانضمام إلى الاتحاد الفتي، بل دعا حاكمي قطر والبحرين للتداول بشأن مستقبل المنطقة والاتفاق ادارتها عبر برنامج عمل موحد يكفل سلامة المنطقة واستقرار عبر البحث بأكثر من وسيلة أو سبيل.

لاقت تلك الدعوة استجابة من لدن حكام الإمارات التسع، وحققت الاجتماع في دبي بين يومي ٢٥-٢٧ شباط ١٩٦٨ وطغت الخلافات على سطح الاجتماع وما تلاه من اجتماعات عقب ذلك، فقد اخفق المجتمعون في الوصول إلى إرساء أسس حقيقية لأي شكل من إشكال الوحدة أو الاتحاد ولم يتمكن المجتمعون من تجاوز تراكمات الماضي القريب الذي بقى موروثه الثقيل يغذي نسخ الخلاف بينهم سيّما وان ذلك الماضي كان ثقيلاً بإرثه القبلي وصراعاته التي حالت من دون ولادة الاتحاد أو الوحدة بين تلك الإمارات على الرغم من الحاجة الملحة لتلك الإمارات لتفادي الوقوع في لعبة التنافس الدولي في المنطقة الخليجية بعد قرار انسحاب الحكومة البريطانية الذي أصاب النظام الإقليمي في المنطقة الخليجية بصورة كبيرة من الخلل الواضح.

وكان واضحاً أنّ الخلافات بين قطر والبحرين قد ساهمت إلى حد كبير في تعطيل المشروع الاتحادي، حيث تتلخص تلك الخلافات في اختيار العاصمة ومسألة

التمثيل في المجلس الوطني الاستشاري ومسألة التصويت داخل الاتحاد، ولم تفلح جهود الوساطة بين الاثنين عن تصفية الخلافات بينهما نتيجة بتمسك الطرفين بوجهة نظرهما التي يرى وفد دولة قطر إنّ مواقفه مبدئية، وجاء الاثنين الموافق ٢٦/ تشرين الأول / ١٩٧٠ ليلبي الحكام ويجتمعوا في إطار المجلس الأعلى للاتحاد ويوقعوا الدستور المؤقت وبذلك يتم قيام الاتحاد رسمياً وأعلن عن مولد الدولة الاتحادية. ادت قطر دوراً تاريخياً في إنضاج مشروع الوحدة التساعي، وهو الدور القي على عاتقها مسؤولية تنطلق من جملة اعتبارات مادية وبشرية وسياسية، حيث أنها حازت على قصب السبق في التفكير ورعاية مشاريع الوحدة بين إمارات الخليج إدراكا منها – أي قطر– لحجم التحديات الأمنية والإستراتيجية التي يمكن ان تعيش تحت ظلالها المنطقة الخليجية بعد قرار تخلي بريطانيا عن الخليج والفراغ الأمني الكبير الذي خلفته ورائها على سبل حماية المنطقة ، ومع ذلك فان تلك المسؤولية وذلك الدور كانا موضع اتهام من البعض الأخر [المملكة العربية السعودية] التي كانت تنظر بعين الريبة للدور القطري في تزعم وقيادة الاتحاد فقطر – طرحت نفسها أنموذجا لحكام في التشكيل السياسي للاتحاد لأنها أعلنت في تلك الفترة نواة عن الدستور الذي تحوّلت قطر بموجبه من إمارة عائلية متوارثة لا يحد سلطاتها قانون، إلى حكم يتلمس الطريق نحو الديمقراطية مقيد بدستور، وتحيط به قوانين وتشريعات للمواطن دور في صنعها والاقتراع عليها نصيب، وبذلك تكون دولة قطر قد وسّعت من دائرة صنع القرار السياسي في البلاد ويمكن ان تكون حجر أساس في بناء كيان الدولة الاتحادية .

وفي الثاني من نيسان ١٩٧٠ بدأت مرحلة الإصلاحات الدستورية في قطر، حين إصدار حاكم قطر (النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر) الذي كان بمثابة أول دستور مكتوب للدولة، أصدره الأمير في صورة منحة لشعبه، ونص على إنشاء مجلس للشورى يعبر عن رأيه في شكل توصيات، وبان يتألف مجلس الشورى من عشرين عضواً ينتخبون في ذلك النظام . وللأمير أنْ يصدر قراراً بتعيين عدد من الأعضاء لا يتجاوز ثلاثة فقط إذا رأى الصالح العام يقتضي ذلك، إلا أنّه لم يشكل رغم ورده في وثيقة رسمية مكتوبة، وظل تطبيقه معطلاً بسبب ازدواجية السلطة وضغوط بعض العناصر التي رفضت الامر، وقد أدخلت تعديلات في البنية الاساسية المؤقت بعد الحركة التصحيحية للشيخ خليفة بن محمد آل ثاني في ٢٢ شباط ١٩٧٢ وأصبح يسمى "النظام الأساسي" المؤقت المعدل للحكم.

لم يكن النفط وحده العامل الحاسم في العلاقات الأمريكية – الخليجية بل إنّ تنام العلاقات على مختلف الصعد، الاقتصادية والتنموية والعسكرية والتعليمية، ووصلت العلاقات من التوسع والتشابك حد التناهي واستطاعت ان تؤسس لجسور الثقة والتفاهم والتنسيق السياسي بينهم حول مختلف القضايا العالمية والاقليمية والعالم.

اسهمت الحرب الباردة والأزمات الإقليمية في تقوية المساعي الأمريكية – الخليجية في منع تسلل "النفوذ السوفيتي" ، فدخلت المنطقة الخليجية في صلب الاهتمام الأمريكي وعدها مجالاً حيوياً بل خيطاً مهماً في بالنسبة "الأمن القومي للولايات المتحدة الامريكية"، حيث تختزن منطقة الخليج ثلثي احتياط العالم من النفط والغاز الذي تحتل قطر فيه المرتبة الثانية بين بلدان العالم، وهنا سعت الولايات المتحدة الى تطوير علاقاتها، وتحولت إلى القوة الأولى في المنطقة الخليجية وأخذت على عاتقها ومن خلال وجودها العسكري المكثف لحماية استثماراتها النفطية والتحكم بكمية المصّدر من النفط وأسعاره وأصبحت في مقدمة ما سعت لتأمينه ولتكريسها في المنطقة الخليجية، وسعت كذلك إلى بناء علاقات متميزة مع دوله وكلٌّ حسب أهميتها وانحازت العلاقات القطرية – الأمريكية بالانتعاش الذي تجلى بحجم الاستثمارات الأمريكية – القطرية والتواجد الكثيف للقطاعين العسكري والوظيفي في هذه الدولة الصغيرة بحجمها والكبيرة بنفوذها .

وعلى الرغم من ذلك، فان العلاقات القطرية– الأمريكية لم تصل إلى حد التفرد والخصوصية خارج هيكل العلاقات مع الدول في المنطقة الخليجية بجملتها حيث كانت الاخيرة تركز على امن المنطقة كامن إقليمي واحدة انسجاما مع مبدأ نيكسون ١٩٦٩ – ١٩٧٤ والذي نص في بعض بنوده التأكيد على ضرورة دعم الجهود الإقليمية وتوجيهها نحو إقامة نظام للدفاع عن الأمن وتحقيق التنمية في مناخ من الاستقرار العام بعيداً عن التدخلات لا سيما القادمة من جهة السوفييت آنذاك.

وعلى الرغم من تأكيد مبدأ نيكسون على ضرورة دعم الجهود المبذولة إلى خلق قوة إقليمية قادرة حماية نفسها التواجد الامريكي وان فكرة "التدخل العسكري" كانت فكرة بعيدة" لظروف داخلية أمريكية بشكل اكبر من كونها ناجمة عن اقتناع كامل من قبل الإدارة الأمريكية، ويؤكد صحة هذا الرأي مذكرة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٩٢ لعام ١٩٦٩، والتي أكدت على ضرورة تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الخليج عن طريق تشجيع قوى إقليمية محلية على تولي هذه المسؤولية من دون تدخل أمريكي مباشر في شؤون هذه المنطقة، وانصبت ترشيح

مجلس الأمن القومي على إيران لتحمل هذه المسؤولية".

كانت سياسة الإدارات الامريكية في منطقة الخليج محكومة بالبحث عن طرف إقليمي تأمين الحضور الامريكي فيه، ويقينا فإن دول الخليج بمجموعها لم تستطع أنْ ترقي إلى طموح الأمريكي في انجاز المهمة توزعت بين تخطي الدور العراقي – على أهميته – والاقتراب من إيران وإيصالها بهذه المهمة . حسمت أمريكا أمرها باتجاه تكريس زعامة إيران في المنطقة، إلا أنها لم تمكن إيران أو غيرها من اتمام التحكم الفردي على المنطقة الخليجية، فجاءت "العربية السعودية" منافسا لإيران في زعامة المنطقة وتأمين النفوذ الامريكي فيها، على الرغم من احتفاظ الاثنين (إيران والسعودية) بعلاقات معها.

ولعدم احتفاظ الاخيرة بمسافة واحدة في العلاقة بين الاثنين صعب الجمع بين الاثنين في ائتلاف واحد لوجود تناقضات كثيرة بينهما، مما دفع الولايات المتحدة بضم كل منهما على حدة في عجلة السياسة الأمريكية بالاعتماد على قوة إيران العسكرية والمكانة الاقتصادية الواضحة للسعودية.

وفق نهج الادارة الامريكية في التعاطي مع الدولتين باعتبارهما أهم عمودين متساندين عملت على دعم إيران بمختلف الوسائل والسبل لتجعل منها قوة قمعية ذات نفوذ اقليمي أو "شرطي حراسة" لتحقيق المصالح الأمريكية العليا.

إلا إنّ ذلك لم يسقط من عوامل اهتمام الادارة الامريكية بالدور السعودي الذي يكاد يتطابق مع الدور الإيراني الذي أشرنا إليه، وهو تأمين المجال الحيوي لها في المنطقة الخليجية.

تعددت أساليب التي اتبعتها في الحفاظ على تواجدها ونفوذها في هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة، فقد تنوعت ما بين إتباع أسلوب الدبلوماسية تارة، واللجوء إلى تكوين التحالفات وعقد الاتفاقات وإبرام المعاهدات وإقامة العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية تارة أخرى، وتوزع الاهتمام الأمريكي بسياسته الموجهة لدول المنطقة كافة وليس لدولة بعينها، لا سيما في الفترة التي أعقبت الانسحاب البريطاني، حيث بدأت بتدعيم علاقاتها الدبلوماسية بالبحرين وقطر ودولة الإمارات وعمان فقام سفيرها في الكويت بدور سفير غير مقيم لدى هذه الدول مع استمرار علاقاتها المتميزة بإيران والسعودية.

لم تأخذ العلاقات القطرية – الأمريكية منحا مغايراً لباقي علاقات الاخيرة مع دول المنطقة الخليجية، حيث مازالت النظرة مكرسة باتجاه المنطقة كإقليم جغرافي وسياسي واحد يعمل على التعاطي مع التحديات التي واجهت الاقليم كل على حدة

أو نظام دفاع جماعي ولأجل استمرار التواجد الأمريكي وتعزيز العلاقة بينها وبين أقطاره عملت الولايات المتحدة على تكريس الاتجاهين معاً.

حيث توالت زيارات المسئولين الأمريكيين إلى المنطقة الخليجية، حين زار وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز الكويت أوائل يوليو عام ١٩٧١ وصرح حين ذلك قائلاً " ان أمريكا لا تطالب بأي امتياز خاص في هذه المنطقة ولكنها ترى ان تحقيق التقدم والاستقرار في الخليج يمكن ان يتحقق عن طريق التعاون مع دول المنطقة ".

ولم تسقط الادارة الأمريكية إيران من حساباتها السياسية والإستراتيجية على الرغم من اندفاع السياسة باتجاه الدول الخليجية محاولة منها انشاء حواجز صادة لعواصف الحرب الباردة، فكانت إيران هي وجهة المسئولين الأمريكيين، فبعد زيارة روجرز– الآنفة الذكر إلى الكويت توجه شطر طهران مستكملا مباحثاته مع القادة الإيرانيين والتي أثمرت عن ارتفاع مستوى الزيارات الرسمية لمسئولي الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الخليج وإيران التي وصلها الرئيس ريتشارد نيكسون في منتصف عام ١٩٧٢، ووصف المراقبون تلك الزيارة بأنها تحمل أكثر من مدلول ومعنى حيث عُدت الأساس المتين لبناء صرح علاقات أمريكية – إيرانية من جهة ودعماً كبيراً لسياسات الشاه في المنطقة.

إنّ إيلاء الولايات المتحدة الاهتمام الاستثنائي والداعم للمنطقة لم يكن على حساب طرف من دون الآخر بل واتسعت تلك العلاقات بين عموم دول المنطقة حيث احتفظت أمريكا على المسافة الواحدة الواصلة بين جميع الأطراف وإنّ ارتقاء علاقاتها مع ايران لم يكن على حساب الدول الخليجية، بل كانت تنصب على خلق نظام دفاعي كما سبق القول لانّ العدو اللدود في تلك الفترة كان "الاتحاد السوفيتي" وتطلعاته نحو الوصول إلى المياه الدافئة.

من هنا كان لزاماً على الولايات المتحدة ان تعمل على انتهاج سياسة قادرة على تأمين مصالحها ودول العالم كافة، ولذلك اشار جوزيف سيسكو في خطاب له أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأميركي في آب ١٩٧٢ بعد عودته من زيارة له لدولتي الكويت والبحرين، على ضرورة الاهتمام بدول المنطقة وتشجيع عقد اتفاقات وتحالفات أمنية واقتصادية وسياسية والتركيز بذلك على أهم قوتين إقليميتين هما إيران والسعودية، وضرورة ان تنعم المنطقة بالسلام الإقليمي لأنها عصب الحياة للعالم لما تملكه من احتياطي الطاقة وتشجيع ورعاية التبادل التجاري والتكنولوجي بين بلدان المنطقة

ودول العالم وصولاً إلى ضمان تدفق الطاقة إلى العالم.

وعلى خلفية ذلك الخطاب وما أشار إليه سيسكو طالب بزيادة استثمارات شركات بلاده البترولية لتحقيق "نمواً اقتصادياً" يقود إلى ثبات اجتماعي وسياسي وهو هدف – كما يقول سيسكو – تسعى إليه أغلبية حكومات دول المنطقة والقوى الأعتى في العالم .

شهد التواجد الدبلوماسي لامريكا خلال عهد ادارة الأميركي ريتشارد نيكسون (١٩٦٩ – ١٩٧٤) شهدت نمواً مضطردا إلا إننا لا نعدم وجود توجهات أميركية نحو عسكرة تواجدها هناك خلال تعزيز قواعدها المنتشرة بدول المنطقة وإيران، لكننا لم نجد اهتماماً ملحوظاً لدولة قطر طيلة فترة حكم الرئيس نيكسون في حين نجد هناك رعاية خاصة للسعودية والبحرين من خلال تعاطي المسؤولين عليها والإشارة إلى التواجد ذي الصفة العسكرية على أراضيهما .

ففي الثامن من نيسان/ابريل ١٩٧٢، وقع وزير دفاع السعودية العربية الأمير "سلطان بن عبد العزيز" عقداً لشراء صواريخ دفاعية ومعدات مرتبطة بها بقيمة (٢٧٠) مليون دولار، ففي الرابع عشر الشهر وفي السنة نفسها ، وقّع الأمير "عبد الله بن عبد العزيز" قائد الحرس السعودي اتفاقية مع الجانب الأميركي يساعد فيها هذا الجانب نظيره السعودي في تدريب القوات وبلغت قيمة العقد المبرم بين الجانبين (٣٣٥) مليون دولار.

استمرت العلاقات بين الطرفين على ذلك المنوال ولم تتأثر باستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون، إذ استمر خلفه الرئيس جيرالد فورد الذي أكمل ولايته الرئيس بالحماس نفسه بل ذهب ابعد من ذلك حين لوح من طرف خفي بأنه مستعد لخوض حرب من اجل تأمين مصادر الطاقة وحتمية تدفقها.

وقد برر الرئيس فورد سياسته المنشدة حيال أزمة الطاقة واستعداده لخوض حرب ضروس من اجل تأمين تدفق النفط على أميركا على الرغم من عدم أخلاقية تلك الحرب فيما لو نشبت.

لم تكتسب العلاقات القطرية – الأميركية خصوصية، حتى ادارة الرئيس جيرالد فورد، بل كان الاهتمام بها بعيداً بعض الشيء من قبل الولايات المتحدة التي كانت تسعى لخلق منظومة دفاعية تؤمن نفوذها، فاتخذت قطر لنفسها خطاً مغايراً في ترتيبات الأمن مع أنها التزمت بالمعاهدات المعقودة بينها وبين الدول الغربية، إلا أنها كانت تركز دائماً على القوة الذاتية والعمل الجماعي كمنظومة امن واحدة بعيداً عن الهيمنة أو الاستعباد.

فهي ترى ان امن الخليج لم يتحقق، طبقاً لوجهة نظرها، إلا بارتكازه على إبعاد ثلاثة يتصدرها البعد الخليجي مما يستوجب معه

إزالة خلافات الحدود بين دول المنطقة الخليجية وإيجاد قوة دفاعية رادعة عن طريق "مجلس التعاون الخليجي"، والبعد الثاني يرتكز على "معاهدة الدفاع العربي المشترك"، وميثاق دمشق والبعد الثالث يعتمد على البعد الإقليمي وعدم استبعاد إيران، التي ترى قطر ان لها حقوقاً وعليها واجبات في المنطقة الخليجية مثل بقية دول المنطقة فضلا عن عدم تجاهل وجود دولة إسلامية صديقة في مشرق الأمن الخليجي.

ومع القيمة الكبيرة التي توليها الادارات الامريكية المتعاقبة للأمن لدول المنطقة الخليجية، إلا أنها لا ترجح بأي حال من الأحوال على الأمن (الإسرائيلي) الذي يحتل حيزاً متقدماً في تصورات الساسة الامريكيون، من هنا نرى تحوّل التفكير الأميركي نحو لغة الحرب والتهديد الذي أقدمت عليه إدارة فورد على حساب النشاط الدبلوماسي والسياسي لها كان وراءها القطيعة النفطية العربية التي أقدم عليها الزعماء العرب عشية حرب تشرين الاول ١٩٧٣ تلك القطيعة التي أحدثت ارتجاجاً كبيراً ضرب جذر الحياة في أمريكا واوربا مما دفعها لتغيير سلوكها السياسي تجاه دول الاقليم وشعوبه .

إلا أنّ تغير السلوك السياسي لأمريكا لا يعني بأي حال من الأحوال انعدام الوسائل الأخرى في نمط العلاقات بينها وبين دول المنطقة، حيث تعزز الاهتمام الأميركي لبعض الدول في جوانب ذات صفة عسكرية ومدنية.

ففي ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٧٦ وقعت الاتفاقية بين السعودية العربية وامريكا للتعاون في المجالات التقنية وفي مجال الطاقة لاسيما الكهربائية بين وزارة المالية الأمريكية، ووزارة الصناعة السعودية، تعهدت امريكا بموجب تلك الاتفاقية بتقديم دعمها وخبراتها للعربية السعودية من اجل تحديثها ومن اجل وضع المجتمع السعودي تحت النظام الكهربائي المتقدم لمدة ٢٥ سنة، كما تم الاتفاق على تقديم الدعم العلمي والصناعي لتحديث المجتمع السعودي والارتقاء به .

يتضح مما تقدّم أنّ دعم امريكا للعربية السعودية لم يَعُد يقتصر على الاستثمارات في المجال النفطي، بل تعداه إلى القطاعات الأخرى التي لها الدور الحاسم في تحديث بنية المجتمع السعودي تجني منها الشركات الامريكية فوائد جمة. إذ استفادت القوى الغربية من تلك الاستثمارات كبيرة، فقد استخدمتها للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات ومنها برمجة تلك الاستثمارات واستغلالها على شكل قروض لدول العالم المختلفة وبالتالي حصولها على الفوائد والأرباح .

وقد انسحب ذلك على أغلب دول المنطقة الخليجية ولم يقتصر المملكة ،إلا انه في قطر لا يبدو واضحاً، لان سياسة "الولايات المتحدة الأمريكية" تكاد تختصر بدعم إيران والسعودية فقط بتلك المرحلة وعدم الظهور الواضح على مسرح الإحداث وصناعتها وتفاعلاتها، ذلك الظهور الذي بقى يشكل عقدة لأمريكا التي عملت على التوازن بين الظهور والتخفي الواضح وهذا ما قاد الاخيرة أنْ تعمل على زرع ورعاية بذور التحديث في المنطقة من خلال العمل على تجديد البُنى العامة في دول المنطقة .

لم يكن التركيز على العلاقة مع العربية السعودية بسبب ثرواتها البترولية ومدى انعكاس أي حدث داخلي فيها على بقية دول المنطقة وكذلك بوصفها إحدى دعامتي "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية" حتى عام ١٩٧٩ بل بقيت السياسة في المنطقة الخليجية قائمة على أساس مبدأ الدعامتين [إيران والسعودية] وأن القوات الأميركية كانت جاهزة للانخراط المباشر في اللحظات الصعبة، لكن إحدى الدعامتين سقطت بانتصار "الثورة الإسلامية الإيرانية" في ١١/ شباط /١٩٧٩ وسقط معها مبدأ نيكسون، الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية للانخراط في مناقشات حامية للعديد من المقترحات التي تقدمت بها اللجان المتخصصة بشأن التعاطي مع الوضع الجديد، وأجمعت تلك المقترحات على ضرورة التواجد العسكري المباشر لحماية منابع النفط وتأمين الملاحة النفطية عبر مضيق هرمز، ومما زاد تفاقم القلق الأميركي احتمال تحقيق "الاتحاد السوفيتي" انتصار جديد يقربهم من المنطقة الخليجية العربي ولا سيما بعد الاجتياح السوفيتي لأفغانستان وخروج إيران من دائرة النفوذ الأمريكي

لم يَعُد التخفي الواضح للأمريكيين في الاقليم، بعد التغيرات الكبيرة التي أربكت خططها بشأن الظهور الواضح والتخفي الواضح وعكفت على مراجعة شاملة لإستراتيجيتها في المنطقة وإعادة ترتيب جبهة حلفائها للوقوف بوجه التأثيرات المحتملة التي قد تنجم عن التغيرات التي حدثت في إيران والاجتياح السوفيتي لأفغانستان

ولم تكن دولة قطر بعيدة عن دائرة اهتمام الامريكي حول رسم التحالفات إذ ان سياستها لم تكن متطابقة مع سياسة الاخيرة بشأن الكثير من قضايا المنطقة والأدوار المرسومة أو المحتملة لأطرافها وبذلك عدّها الأميركيون "الثغرة الوحيدة في خط انتشار الجنود الامريكيين وقواعدها من جنوبي العراق حتى جزر سلطنة عمان المهيمنة على مداخل مضيق هرمز الذي يمثل المعبر الأساسي لتجارة النفط العالمي، وقد أعلنت الولايات المتحدة بوضوح ان الملاحة وحرية

التنقل في المضيق تمثل هدفاً استراتيجياً لها، وذلك الموقف أعلن تكراراً ومنذ عهد الرئيس كارتر الذي استمر من ١٩٧٦ حتى العام ١٩٨٠ ".

في ضوء ذلك، دخلت قطر دائرة الاهتمام الامريكي التي عملت لسد الثغرة التي بدت واضحة في علاقاتها الخليجية ومن تلك الخلافات التي كانت تعصف بالبيت الداخلي الخليجي بعامة والقطري بخاصة، وهنا موروث الخلافات الحدودية بين دوله وخاصة الخلافات السعودية – القطرية، قد جعلت من السهولة بمكان ان تكون تلك الخلافات برمتها مدخلاً لزعزعة الترتيبات المزمع عقدها فيما بينها وبين امريكا التي بدت الحاجة لها أكثر من أي وقت مضى بعد ثورة إيران وغزو أفغانستان من قبل السوفييت ، فبعد هذه التغيرات تعالت الأصوات فيها التي تدعو إلى التدخل المباشر في صنع أحداثها لمنع اعادة ما حدث في إيران في المنطقة الخليجية ودوله، وازداد القلق الامريكي من افتراضات قد تتحقق .

ومن جملة تلك الخلافات ما كان بين الشيخ خليفة ونجله الشيخ حمد، والذي كان قليل الصبر، بسبب تقاطع رؤية الاثنين إلى موضوع الخلافات التي كانت تسود المنطقة الخليجية ودوله إذ كان الشيخ خليفة يرى ان ترابط دول المنطقة ووحدتها وعقد الصلات الطيبة بين حكامها وشعوبها هو الأمر المفترض تحقيقه لأنه الطريق الأقصر للنأي بالمنطقة وشعوبها عن التوترات أو تداعيات المتغيرات الإقليمية، وكان الشيخ خليفة يرى – أيضا – ان الخلافات الحدودية لا تكون عاملاً حاسماً في صياغة علاقات قطر مع أشقائها أو جيرانها، وانطلق الشيخ خليفة في موقفه ذلك من إدراك كامل بان النزاعات بين الدول العربية هي نزاعات سابقة لنشأة الأقطار العربية أي هي حدود سابقة بمفهومها السياسي وظهورها في شكلها الحديث .

كانت تلك الحدود مفروضة كأمر واقع على البلدان "العربية" التي لم تشارك في تعيينها أو تخطيطها، وفي الحالة لم تكن تلك الحدود متفقة مع تلك الدول ومع أوضاعها الجديدة أو المتغيرة، كانت تلك المتغيرات تتمثل في الإطار المكاني وشرعية الوجود، والتفاعل مع الكيان المجاور، وإطار ممارسة السيادة، واستغلال الموارد وهو متغير حاسم في تلك القضايا والدفاع عن الذات.

ومع نهاية "حرب الخليج الاولى" [١٩٨٠ – ١٩٨٨] التي خرج منها الخصمان اللدودان العراق وإيران منهكين غير قادرين على التأثير في القادم من الاحداث لكن تلك التذبذبات بدت واضحة ومرصودة ما بين عامي ١٩٧٨ – ١٩٨٨ إذ اتخذ من تلك التذبذبات مخرجاً لتدعيم مركزه وخاصة بعد ظهور الأمريكان بمظهر المنتصر الأول بعد

حرب الخليج الأولى وذلك بتعديل توجيهاته للجانب الأميركي، غير ان مزالق (حمد) من وجهة نظر الامريكيين كانت عديدة، وكانت مغضبة لهم وتحول من دون إقبالهم على التعاون معه، وقد تمثل ذلك في حادثتين مهمتين وهما شراء صفقة صواريخ ((ستنجر)) من أفغانستان سراً، من دون علم المسؤولين في امريكا، والثانية اتفاق المياه والغاز والموقع من جانبه مع إيران بالأحرف الأولى عام ١٩٩١.

دللا كلا المؤشران على ان عوامل الإزعاج لسياسة أمريكا مازالت قائمة ولا يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ ما تريده الولايات المتحدة ولم تكتف قطر بتلك المنغصات التي فيها الكثير من الخروج عن المألوف والرتيب في سياسة دول المنطقة والتي الفت ان تسير إحداثها بهدوء وتروي، لان ساستها يدركون حساسية منطقتهم وأوضاعها السياسية والاقتصادية فالمتغيرات فيها محسوبة ولكن ذلك لم يكن حائلاً دون إجراء مزيد من التغيرات والتي طالت قطاعي النفط والمال.

لقد تمثلت تلك التغيرات بشكل أساس في قطاعي النفط والمال وذلك بإعادة تنظيم مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للبترول (QGPC)، وتم إلغاء وزارة المالية والبترول وتوزيع مسؤولية تلك الوزارتين على عاتق وزارات أخرى، وكذلك في دمج وزارات تم في إحلال وزراء من الأسرة الأميرية لمجلس الوزراء، وبموجب تلك التغيرات والإجراءات الإدارية عُينّ (حمد) رئيساً للمجلس الأعلى للتخطيط في آيار – مايو – ١٩٨٩ .

لم تدفع التطورات الكبيرة التي حدثت في نهاية ثمانينيات القرن المنصرم الولايات المتحدة إلى الاهتمام الجدي بدولة قطر، على الرغم من انحسار ظلال الحرب الباردة وهزيمة السوفييت في أفغانستان، وانتهاء الحرب العراقية – الإيرانية بالنتيجة التي ظهرت فيها أمريكا، التي عززت وجودها العسكري والسياسي بشكل كبير، حتى غدت الصانع والمحرك الوحيد لأحداث الاقليم لكن ذلك لم يعيق دول المنطقة من ترتيب أولوياتها الدفاعية والسياسة والاقتصادية وفق المعاهدات والاتفاقيات التي كانت قد ارتبطت بها وخاصة قطر، مع الحليف القديم بريطانيا، إذ كانت قطر ترى ضرورة الإبقاء على تلك الاتفاقيات والمعاهدات.

كان الجانبان قد وقعا معاهدة صداقة جاء في مقدمتها " نطراً لأنّ دولة قطر قد استعادت كامل مسؤوليتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة، ونظراً لأنّ عزم الدولتين قد استقر على أن تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الأمر القائمة بينهما، ولما رغبتا في التعبير عن هذا في شكل معاهدة صداقة اتفق الطرفان فيها لتوقيع هذه المعاهدة "

وعلى الرغم من التطورات العالمية التي جاءت لصالح أمريكا والمحتملة بانهيار "الاتحاد السوفيتي" عام ١٩٩٠ إلا انها ،مازالت تعتقد ان بوجود المخاطر الداخلية، سيَما وأنها بدأت ترصد نذر أزمة بدأت تتراكم سحبها في سماء المنطقة بين العراق والكويت على خلفية اتهام العراق لدول المنطقة الخليجية الثلاث الكويت والإمارات والعربية السعودية بالتأمر عليه عبر إغراق السوق بشحنات كبيرة من النفط، وقد تعاملت الولايات المتحدة مع تلك الأزمة بحذر بالغ حين عبر المسؤولون الأميركيون عن رغبتهم في حل يبث لاطمئنان لجميع دول المنطقة.

وهكذا غزا العراق الكويت في فجر الثاني من آب – أغسطس ١٩٩٠، وقد أربك هذا الدخول الخطط الامريكية ودول المنطقة التي حاولت احتواء الحدث وتدارك تداعياته، إلاّ ان أمريكا كانت " ترى الحل السلمي خياراً كابوسياً سيلحق بها خسائر هائلة، فهو سيحافظ على القدرات العسكرية العراقية سليمة دون تدمير بما فيها ترسانته من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وما يحمله ذلك من تهديد (لإسرائيل) ودول المنطقة، ويهدد أزمة الطاقة، وتحول العراق بالتالي إلى "قوة إقليمية" راغبة في السيطرة".

وبدأت وسائل الإعلام في امريكا تتحدث عن مخاطر مزعومة تتهدد مصادر الطاقة وخطوط مواصلاتها دفعت الاخيرة لاعتماد إستراتيجية تنهض على للسيطرة على المنطقة والشروع برسم مخالفات جديدة في ضوء متغيرات واقع الغزو التسعيني للكويت.

لم تكن هناك أزمة في الطاقة في امريكا وهو ما جاء متناقضاً مع سعيها في تأمين مكامن الطاقة، وكذلك مع الرغبة في الاستحواذ على الطاقة المتوافرة لدى العرب بثمن رخيص، ما فسر ذلك التوجه فضلاً عن دوافع عدة كانت قائمة فعلاً لتدخلها الملح في قطر في ذلك الوقت من تسعينيات القرن الماضي.

ثم أصبح الوجود الأميركي في المنطقة الخليجية في فترة ما بعد "حرب الخليج الثانية" وجوداً مرحبا به لتحديث المنشئات النفطية وتوسيع بعضها والدخول في الصناعة النفطية بكل تفاصيلها، ولا يمكن ان تشذ قطر عن قاعدة الاهتمام الأميركي وان كان تسلسلها يأتي متأخراً "فقد حلت شركة موبيل محل "شركة النفط البريطانية" في عام ١٩٩١ في أول مشروع من نوعه لتسييل الغاز ".

ان حلم التحكم المطلق بمصادر الطاقة (النفط والغاز) يبقى يحتل أهمية فائقة في ثنايا العقل السياسي الأميركي، وانجز نتيجة المتغيرات التي عصفت بالمنطقة بُعيد الاحتلال العراقي للكويت وحصار العراق وغيابه عن سوق الطاقة بل ومنعه من التصرف بموارده الطبيعة والمالية نتيجة

الحصار وتطبيق قرارات "الأمم المتحدة ومجلس الأمن" ذات الصلة بالغزو أو التحرير، وبذلك أحكم الأميركيون سيطرتهم على النفط والغاز بل والموارد المالية التي حدثت نتيجة الطفرة النفطية والسعرية لموارد الطاقة، ومن حسن حظ الأميركيين ان الموارد المالية العربية المنطقة الخليجية سمحت لتلك الدول بتوفير نفقات الحرب المتجاوزة (٦٠) مليار دولار، كما ان التواجد الأميركي والتمارين المشتركة الدفاعية، عززت الطلب على الأسلحة الأميركية، حيث أنجزت عقودا خليجية معها تفوق في حجمها ٥٠ مليار دولار وتلك العقود انصبت في المكان الأول على منتجات شركاتها.

بعد "حرب الخليج الثانية" أدركت أهمية أنْ تنعم المنطقة بالسلام، وان تعيد امريكا على ذلك الأساس ترتيب أوراق تحالفاتها الإستراتيجية بالمنطقة في ضوء كثير من المتغيرات الدولية والإقليمية والتي يأتي في مقدمتها موضوع الإرهاب وسبل مكافحته، من هنا يمكن ان نعد هذا الموضوع هو الذي بدأ يلقي بظلاله على العلاقات الأميركية – السعودية والعلاقات الأمريكية – القطرية في المستقبل .

فقد قدمت أدرة جورج بوش– الأب–((عاصفة الصحراء)) بوصفها دفاعاً عن الديمقراطية وطريقاً إلى نظام دولي جديد، مدشناً حقبة خالية من التهديد باستخدام الإرهاب، أكثر قوة في متابعة العدل، وأكثر أمنا في السعي نحو السلام، في عالم يحترم فيه القوي الضعيف.

من هنا بات من الضرورة بمكان ان يعمل الأميركيون على تجديد شباب هيكل النظم السياسية في منطقة الخليج سيّما وان الدعوة الأميركية باتت ملحة لجهة نشر المفاهيم ذات التوجه الديمقراطي وحقوق الإنسان، حتى باتت بعض الممارسات في بعض دول المنطقة ولا سيما (السعودية وقطر) موضح تساؤل واتهام وحرج سيّما وان دول الخليج بمجموعها تنظر إلى التهديدات الأمنية التي تواجهها وفق ما تراه.

ورأى صانعو القرار فيها أنّ دولة قطر من أهم القوى الجديدة بروزاً لتحقيق نظام إقليمي جديد قادر على التجاوب والتفاعل على فوائدها ورغباتها، كما يخدم بشكل مباشر أهداف (إسرائيل) ويعطيها الدور الأهم في ذلك النظام.

ولم تكن دولة قطر بعيدة عن دائرة الاهتمام الأميركي في تلك الأثناء، بل أصبحت قطر بؤرة مهمة ومفصلاً حيوياً في موضوع سيطرة امريكيا على المنطقة حتى باتت تتقدم على الدور الوظيفي الذي تؤديه المملكة السعودية .

وقد جاء اختيار قطر لأسباب عدة أهمها الاستعداد الواضح لولي العهد القطري حينئذٍ "حمد بن خليفة" وفي عهد والده –

للاستجابة لذلك الهدف الأميركي العام في المنطقة، وهو أمر لابد أنه قد شكّل خطورة على أمير البلاد (خليفة بن حمد آل ثاني) والذي كان يمثل، بقدر ما، عائقاً في دولة قطر أمام ذلك التوجه الأميركي، وثانياً لاحتواء قطر على مخزون هائل من الغاز الطبيعي تم اكتشافه في السبعينات وقد تأكد وجوده في اواخر عقد الثمانينات، وهو مصدر طاقة هائل يهما في السيطرة عليه، وثالثاً للاستيلاء على "قاعدة عسكرية" لاستكمال السيطرة الأميركية على الخليج.

في ضوء ذلك جرت في قطر تبدلات داخلية سياسية وكانت جميعها تصب في مجرى الإصلاح الداخلي وترتيبات الوضع الأميركي الجديد وشعاراته التي جاء بها إلى المنطقة وشكلت رافعه لمشروعه الكوني في ضوء ما تعرضت له ولا زال تأثيره حتى اليوم

وقد جرت حينذاك عدداً من التغييرات الوزارية، لم تكن تحقق أهداف ولي العهد، غير ان ما كان حاسما لتحقيق أهدافه وتدخله في اختصاصات والده، ومشاركته الواضحة في السلطة إنما كانت تغيرات أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٢ الوزارية.

أتاح وجود امريكا الكثيف في المنطقة فرصة التحكم بمسارات الإحداث وخط الخلافات الداخلية ومحاولة ان تؤدي تلك الخلافات ونتائجها لتعزيز نفوذها بها وحركة التغيرات كانت في قطر أكثر تجليا من غيرها بدلاً من التغيرات الوزارية الأنفة الذكر وصولا إلى جوهر تلك التغيرات التي بدت لا بد منها، وخشية من تسلل النفوذ الإيراني إلى المنطقة الخليجية عبر ثغرة قطر التي كانت تتناغم مع التوجه الإيراني والتي ربطتها مع ايران بموجبه بمعاهدة المياه و الغاز الموقعة بينهما.

وتصورات قطر التي تدعم فكرة اشتراك إيران "بالترتيبات الأمنية الإقليمية" وذلك ما جعل أمريكا تضع دولة قطر في دائرة الاهتمام الاستثنائي.

وهكذا تركز اهتمامها بدولة قطر مع بداية التقارب الإيراني القطري، وخاصة مع عقد اتفاق المياه والغاز بينهما وبداية منذ سنتي ١٩٩١–١٩٩٢،لذا بدأت حكومة الامريكية بالتوجه بقوة تجاه قطر للحصول على قاعدة جوية في الدوحة.

ان "الولايات المتحدة" كانت تسعى نحو السيطرة على دولة قطر لأسباب كثيرة، وكان ذلك أمر ترجح صعوبة تحقيقه في عهد خليفة ومن ثم ومع إبداء ولي العهد استعداده لارتباط قطري أمريكي كامل ليغير من حالة قطر والتي كان يرى أنها متروية في ظل حكم والده، بدأت مفاوضات سرية بين مندوب ولي العهد والأميركيين دون علم حاكم دولة قطر، وقد طالب المندوب الأمريكي بتحقيق شروط محددة لتحقيق ذلك التقارب.

إنّ رعاية حوارات من نوع ما مع دولة قطر، يعد إشارة مهمة للأهمية التي تحتلها تلك الدولة الصغيرة في مساحتها والتي ستحتل أهمية كبيرة في الإستراتيجية الامريكية القادمة التي أتاحها تمركزها العسكري على شواطئ الخليج .

فقد حصلت موافقات من الحكومة القطرية وتسهيلات لأمريكا لم تحصل عليها مع أي نظام عربي، وبذلك فان فرصتها لفرض سيطرتها ليس على الخليج العربي فقط بل وعلى منطقة انتاج النفط في العالم (دول الخليج، إيران، العراق).

أتاحت تلك فرصة خطيرة وغير معهودة لمراقبة العدو القادم عن كثب ومن مسافة لا تزيد عن عدة أميال بحرية، كما أتيح لها الفرصة الفريدة للتدخل السريع والمباشر ضد أي خروج سعودي عن السيطرة والعودة لنغمة التهديد بسلاح النفط إذ أنها ستكون قريبة من منطقة الدمام والتي تضم اضخم احتياطات للنفط في المملكة وذلك يشكل تهديداً مباشراً للدولة السعودية، بما دفع القادة السعوديين للتحديث في بنية الجيش السعودي في محاولة، وان كانت ضعيفة على المستوى الميداني لأخذ الأمر بجدية أكثر مما مضى .

لكن الراجح ان كل الذي عملته دولة قطر من تغييرات داخلية ومباركة ولي العهد وطموحاته اللامتناهية التي كانت تحظى بمباركة أمريكا ولما كان تحديث الغاز القطري، وموقع قطر الجغرافي يمثل أهمية قصوى لدى واشنطن لا سيما في أدارة بوش – الأب الذي أراد تأمين صادرات البترول من الخليج إلى "الولايات المتحدة الأمريكية"، وتشجيع الصادرات الأمريكية للخليج فقد أصبحت دولة قطر واحدة من مفاتيح تأمين المنطقة عسكرياً، وعلى ذلك لم يكن ببعيد ان تحقيق ذلك الاتجاه، إنما جاء وفق سعي الإدارة ، كان أساسه إزاحة الشيخ "خليفة" ليتولى أمير جديد يحقق كل شروط هاتين العمليتين، وهو ما رأت أنه متوافر في الشيخ " حمد بن خليفة "

ان الأفكار التي طرحها الشيخ " حمد " جعلت منه رقماً في محاولة رسم المستقبل السياسي لدولة قطر، إذ تعهد الشيخ " حمد" على تبني فريق عمل موالٍ له ولنهجه السياسي.

قام "حمد بن جاسم آل ثاني" وزير خارجية قطر ومنذ ذلك الوقت بدور أساس في تطوير العلاقات بين امريكا مع قطر، وحرص في كل اجراءاته لتكريس وجهة نظره في إرضاء (إسرائيل)، وقد رأت أنه بتلك الخطوة ستقنع امريكا بجدية دولة قطر في علاقتها الجديدة، غير أنّ الأميركيين و(الإسرائيليين) لم يكونا بحاجة إلى ذلك الإثبات، فالشخصيات المحورية الحاكمة في

قطر إنما برهنت قبل ذلك وبوضوح على استعدادها .

شكل التنسيق القطري – الأميركي، أرضية جديدة للعلاقات بين البلدين واكتسبت تلك العلاقات من الأهمية والمدى إلى الحد الذي دفع الاخيرة وبسرعة، لنقل مراكز القيادة والسيطرة إلى دولة قطر وبذلك اكتسب دولة قطر دور الحليف القومي لأمريكا، بل ويرجح على الصديق القديم "المملكة العربية السعودية" الذي نالت منه دعوة مكافحة الإرهاب الشيء الكثير مما دفع الاخيرة إلى إعادة إنتاج قراءة شاملة لخطابها الديني والسياسي وأدائها الحكومي، محاولة منها للحيلولة من دون تغيير مركز التحالف والإبقاء على الدور المحوري العربية السعودية في علاقاتها امريكا

وفي ظل تلك الظروف حاولت الأوساط الرسمية السعودية التقليل من شأن ذلك في تحوّل "الولايات المتحدة الأمريكية" وعدته موقفاً تكتيكياً رغم التباين الواضح بين موقف الطرفين، والذي وصل حد اتهمت به الولايات المتحدة السعودية بإيواء تنظيمات إرهابية أو بعدم انتهاج الديمقراطية بل تعدى الأمر اتهام دوائر صحفية وبرلمانية للمملكة بأنها تسعى لامتلاك سلاح نووي عن طريق الشراء المباشر لرأس نووي من باكستان أو كوريا الشمالية .

من هنا نرى إنّ الانتقال الأميركي إلى دولة قطر لا يُعدُّ انتقالاً تكتيكياً أو مجرد حركة أريد من خلالها تعرية موقف السعودية العسكري الضعيف أصلا إمام حاكم جديد هو يشكل فرس الرهان على التغيير والتحالف، بل موقف استراتيجي أمريكي ينهض على تعزيز وجودها في هذه الدولة الصغيرة ودفعها إلى واجهة الحدث .

ولأجل اعادة الامور الى مجرياتها الطبيعية وفقا للرؤية الامريكية ، كانت الخطوة اللاحقة والضرورية لمستقبل العلاقة مع دولة قطر ودورها المحوري في صياغة إستراتيجية التحرك والبقاء، من ذلك جاء قرار الاخيرة بتغيير الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" الذي كان يمانع من ان تذهب العلاقات القطرية مع امريكا إلى المدى الذي سيهدم استقلال دولة قطر، فابدي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قائد الانقلاب، استعداداً تاما لتنفيذ الشروط الأميركية حال استلامه الحكم .

أما شروطها التي تضمنتها الوثيقة فهي:-

– تسهيل تحقيق اتفاق امني عسكري – قطري، يؤمن وجود قوات جوية أميركية في الدوحة وتوظف المنشئات الضرورية لأغراض التدريب أو المواجهة العسكرية ان اقتضى الأمر، ويتحقق ذلك بإنشاء قاعدة جوية عسكرية، وتأمين مساكن لسبعة الآف من نساء ورجال سلاح الطيران الأميركي .

– إفساح المجال لإسهام شركات البترول الأميركية في صناعة الغاز القطري وتقليد الشركات الأميركية الهندسية بالدور الأول في هذا النشاط ومن ثمَّ الإقلال التدريجي للشركات اليابانية والفرنسية والبريطانية والكورية في تطوير الغاز القطري، ومن ثمَّ إعطاء شركة (آين رون) دوراً اساسياً في تطوير موارد حقل الشمال

– الابتعاد عن التعاون مع إيران والتخلي عن اتفاق المياه والغاز الموقع بالأحرف الأولى في تشرين أول ١٩٩١، ثم الامتناع عن المطالبة برفع الحظر عن العراق، وعدم مطالبة "الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي" بإسقاط العقوبات المقررة عليه، والتزام خط "السياسة الخارجية الأميركية".

– الانفتاح والتعاون مع (الكيان الصهيوني) بحيث تكون دولة قطر في مقدمة الدول التي تسمح للإسرائيليين بالعمل والنشاط في الخليج على ان يتم ذلك بسرعة، ويتم ذلك بالموافقة على توجه شركة (آن رون) نحو تحقيق عقد لتزويد (إسرائيل) بالغاز القطري، وليكن ذلك عبر خط أنابيب مقترح مده ليمر عبر الأراضي السعودية وينقل للعقبة بالشاحنات، وهناك يعاد إلى حالته الطبيعية ويدفع إلى (إسرائيل) .

لم تحقق فكرة ((الانقلاب)) التي عمل الأميركيون والشيخ ((حمد)) على إنضاجها اجماعاً عاماً لدى الشعب القطري ونخبته العسكرية والمدنية لان المسوغات التي حاول تسويقها الشيخ ((حمد)) تبدو ضعيفة ومبرراتها غير مقنعة.

إنّ ما يدحض تلك التبريرات، ما أثارته من تذمر الأوساط السياسية ونخبة المجتمع، وهو ما ينفي اتفاق كل القطريين مع حركة الأمير، كما ان إعلان الحاكم الجديد نفسه وبعد توليه الحكم في ٢ / ١١ / ١٩٩٥ من أنّ الأوضاع الاقتصادية في قطر لم تكن تشكو من مصاعب، إنما أمر يعني أنّ مبرره الثاني والذي ساقه سببا للانقلاب " الثغرات في حكم الشيخ خليفة"، إنما كان مبرراً زائفا، كما يتضح أنّ هناك اتفاقاً بين بداية حدوث الخلل المفترض من جانب ((حمد)) مع توقيت توجيه اللوم من جانب الأميركيين وقراره الخضوع لحمايتهم وهو ما يوحي بزيف المبررات. حاولت الولايات المتحدة بث رسائل الاطمئنان إلى زعماء المنطقة من خلال التصريح بأنّ الزعامات والقيادات القديمة أو الجديدة وبأنّ الكلام معها سلباً أو ايجابياً يجب ان يكون صادراً من جهة رسمية أميركية، وبهذا نشير إلى الاتفاق السري الذي عقدته مع الشيخ ((حمد)) قبل الإطاحة بالشيخ ((خليفة)) وردود أفعالها وتصرفاتها بعد عزله عن الحكم، إنما يشير إلى احتمال كبير وواضح يدفعها لذلك الاتجاه بتطمين حلفاء الأمس والغد.

لم يهتم الشيخ ((خليفة)) لرسائل الاطمئنان تلك، وظلت تتلبسه الخشية على بلاده الغنية ذات المساحة ، فكان همه بناء صلات متينة مع كل القوى العالمية والإقليمية فهو يرى((مصدر القوة والعظمة لقطر يكمن في ثروتها، فأقدم على توثيق العلاقات مع إيران)). وهذه العلاقة ونزعة التوازن والنأي عن السعودية في العلاقات الثنائية، استقطب عداء أمريكا وتحذيراتها، مما حدا بها إلى دعم توجهات نجله ومستشاريه الذين يحاولون استثمار صورة أمريكا المؤثرة والمنتصرة بُعيد "حرب الخليج الثانية"، على أثر ذلك لم يَعُد بالإمكان إخفاء التجاذب وخلافات القصر عن الأنظار، فالشيخ خليفة عمل جاهداً على استمرار مبدأ التوازن في علاقاته مع كل الدول الإقليمية أو الدولية، محاولة منه للحفاظ على ثروة بلاده ودرء الأذى والمخاطر عنها، بعد ان ذرّت الفتن والاضطرابات قرتها إثناء وبعد "حرب الخليج الأولى والثانية"، في جانب ذلك وبموازاته كانت رؤية أخرى تنمو وتترعرع في ذهن الأمير الشاب الذي أغرته صورة أمريكا المنتصرة وتقديره للمخاطر المحتملة بعد التطورات الهائلة في المنطقة الخليجية والسيطرة الأميركية المطلقة فقد رأي ان التكفير عن خطأ العلاقات المتوازنة مع إيران أو غيرها من دول المنطقة وهو الذي أزعج الولايات المتحدة ودفعها لاحتضان رؤية "التغيير الحتمي" في ((قصر الدوحة))، فأدرك الأمير الشاب ان ليس من السهولة بمكان ان تغفر امريكا لحكام قطر سياستهم المتوازنة، فأقدم الأمير الشاب على الانقلاب. بدأ ((حمد)) في تنفيذ شروطها ، وبدأوا هم بداية دعمهم له، ففي ٢٧ يونيو ١٩٩٥ ومن مكتبه الذي خصصه له والده بالقصر الأميري، وبسلاسة واضحة، أعلن انه سيتولى شؤون البلاد اميراً وخلفا لوالده الذي كان متغيباً في رحلة إلى سويسرا، ورغم أنّ الشيخ خليفة قد أعلن بوضوح ان ما جرى في قطر، إنما هو اغتصاب للسلطة، وانه سيعود إلى قطر، وأعلنت أمريكا في ذات اليوم تأييدها للانقلاب وللأمير الجديد، بل وحاولت الإيحاء إلى ان سبب ذلك التغيير، إنما بسبب محاولة الشيخ ((خليفة)) زعزعة الحكم في قطر باستخدام مرتزقة فرنسيين وشدت أزر الأمير الجديد، بإعلانها الشروع بمناورات عسكرية مشتركة مع الجيش القطري. لقد تقبلت المستويات الرسمية الخليجية وعلى رأسها العربية السعودية ذلك الموقف الجديد، كما حمل إبلاغ دول تحرير "الكويت العربية مصر وسوريا"، دول اتفاق دمشق، عن عمد، لم يكن يهم النظام الجديد حينئذٍ سوى موقف العربية السعودية وامريكا بالطبع .

الخاتمة:

لم يكن بإمكان أمريكا الاستمرار في سياستها الخارجية التي سارت عليها في ستينيات القرن المنصرم والاعتماد على نظامين كبيرين كانا مهيمنين على المنقطة الخليجية العربية هي المملكة العربية السعودية وايران الشاه لان المتغيرات التي شهدتها هذه المنطقة ادت الى بروز قوى جديدة فرضت نفسها على واقع السياسة الاقليمية واثبتت انها قوى فاعلة ورقم صعب لا يمكن اغفاله او اهماله ومن بينها قطر.

استلزمت "مصالح الولايات المتحدة الامريكية" تبنى سياسة خارجية جديدة ترافت مع عزل الرئيس الامريكي ريتشارد نيكون ومجيء سلفة جيرالدفورد الذي ادرك مخططو السياسة الامريكية الخارجية في عهده ضرورة توثيق علاقات بلادهم بهذه الدولة الخليجية الضئيلة الحجم والمساحة والسكان المهمة في موقعها الجغرافي وكمية الاحتياطي النفطي الهائل فيها ، فتعززت العلاقات الامريكية القطرية واخذت مديات بعيدة في المجالات كافة ، وكان جزء من الاسباب التي دفعت الاخيرة لهذا التوجه هو محاولة منع قطر من تعزيز علاقاتها وايران التي كانت تعادي السياسة الامريكية بعد قيامها عام ١٩٧٩ ، فضلاً عن رغبة المسؤولين الأمريكيين في ايجاد قوة اخرى بالإمكان ان يتعاملوا معها خارج علاقاتهم بمملكة الرياض التي كانت ترغب بان يكون معها التعامل كوصي لبقية الدول الخليجية .

اثبتت قطران قادرة على ان تسهم بدورهم في الخليج العربي على كافة المستويات، لذلك فلا غرو ان قامت حليفتها أمريكا ببناء قاعدة جوية فيها ، وتحويل بعض قواعدها العسكرية من المملكة العربية السعودية اليها مثل قاعدة (السيلية) ، فضلاً بقية العلاقات التي استلزمت من الأمريكيين ازاحة الشيخ خليفة والمجيء بالشيخ حمد عام ١٩٩٥ الذي كان اكثر عنصرية وقادراً على تنفيذ الرؤية الامريكية في بلاده ، لتأخذ العلاقات بين الدولتين بعداً اكثر شمولاً واتساعاً ، وجاء ذلك ليؤشر لنا أن أمريكا تسعى بين الحين والاخر لاستبدال بعض الوجوه الخليجية حسبما تقتضي مصالحها واستراتيجياتها في واحدة من اهم المناطق الحيوية في العالم الا وهي المنطقة الخليجية.